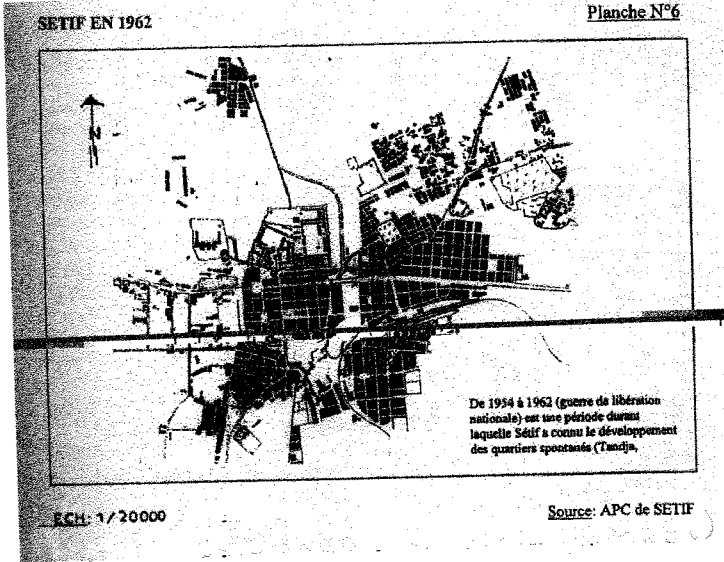


التغير القيمي وأزمة الأهداف في الحقل السياسي (المجتمع الجزائري نموذجا)

الأستاذ الجمعي نوي

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع



مقدمة :

إن عالمية التغير الاجتماعي، في مجالات عديدة كالاقتصاد والحقل السياسي علي وجه التحديد، والتي أفرزت بدورها تغيرات طالت البنيات الثقافية والاجتماعية. أدخلت المجتمعات النامية في سياق حتميات التحول نحو "انمذجة" قيمة عالمية فرضت كأشكال للتكيف والاندماج العالمية، تحت مبررات ودوافع داخلية جسدت في مطالب المجتمع (كالحق في التعبير، وفي المشاركة السياسية، وحيارة فضاء عام قائم علي التعاقد واحترامه من قبل كل القوي الاجتماعية)، وأسباب أملت لها الدولة الغربية المهيمنة اقتصاديا وسياسيا، إعلاميا وثقافيا.

في سياق ثنائية الحاجة للتغيير، والخوف منه في ذات الوقت، برزت إشكالية تحتاج للتفكير، تكمن فيما إذا كان التغير القيمي الذي يشهده المجتمع الجزائري، يقينا وممارسة هو هـدم للقيم الاجتماعية والسياسية القائمة؟ أم أن المجتمع الجزائري بإمكانه أن يتكيف مع القيم التي فرضتها التحولات العالمية؟ أن التغير القيمي وأشكاله المختلفة في الجزائر، يعرف مقاومة تتخذ أشكال مختلفة، تستشف في ضوء أمارات، الانسحاب من المؤسسة التي يعمل بها، والعزلة الاجتماعية في الحي الذي يسكنه، واللامبالاة إزاء ما يحدث من حوله والتي تحملها صور الفر دانية السلبية ومؤشرات هجر السياسية، مثل ما تصورها لنا الشواهد الواقعية (نسب الانخراط في الأحزاب، والنشاط في مؤسسات المجتمع المدني)، هذه التوصيفات جعلت من بعض المهتمين نعت هذه الحالات بـ "العطل الاجتماعي" وراح البعض الآخر إلى حد الجزم بأنها حالات المجتمعات "المتأزمة".

مما سبق تسعى هذه المداخلة معالجة المسائل التالية.

- 1- التنشئة السياسية ودورها في حيازة الفرد للقيم السياسية الجديدة في المجتمع الجزائري، (التعددية السياسية، الديمقراطية، إرادة العيش معا).
- 2- علاقة الخطاب السياسي الحامل لهذه القيم السياسية الجديدة وإشكاليات تجسيدها.
- 3- هل المجتمع الجزائري، على اختلاف مرجعياته الإيديولوجية، والسياسية يقاوم هذه القيم السياسية الجديدة، أم أن الإشكالية مردها أزمة الأهداف التي يعرفها النظام السياسي (السلطة، الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني) في مرافقة المجتمع لاستساغة التغير القيمي الذي هو في نهاية المطاف حتمية اجتماعية.

التغير القيمي وأزمة الأهداف في الحقل السياسي :

منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، شكلت الأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري حقلا خصبا للباحثين في مجالات معرفية واختصاصات مختلفة، ودون عناء يستشف القارئ أن مختلف الدراسات في تشخيصها للأزمة تحكمت فيها مرجعيات إيديولوجية مختلفة أدت على حد تعبير بياربوريدي إلى إنتاج خطاب إيديولوجي يتحدث باسم المجتمع ونيابة عنه، ولم تتمكن بعد من إنتاج خطبا علميا يسمح للمجتمع بالتعبير عن ذاته ⁽¹⁾.

إن وقع الأزمة، الذي طال جل البنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية، والذي لم تسلم منه البنيات الفكرية وحتى التخصصات العلمية ذاتها، التي أضحت عرضة لارتباك تجلت مظاهره في استحضار نظريات ومفاهيم ناجزه، سعي في خضمها الباحثين تفسير مجتمعاتهم وروج لها، سواء كمشروطيات ومخارج للآزمة، واستعمالها كمفاهيم مفاتيح لتفسير وإدراك ما حل بنا. دون عناء وشرح كبيرين، يقف كل متتبع علي ولوج العديد من المفاهيم منذ التسعينات من القرن الماضي، ليس لكونها لم تكن معروفة ولم يتضمنها التراث الفكري، بل لكونها غيت حتى لا تحدث عدوي لدي أفراد المجتمع وتتحول إلي مطالب تهدد استقرار مجتمعاتنا سياسيا واجتماعيا وحتى ثقافيا، طالما إن الاستقرار كان سائدا في السبعينات، والآزمة ليست من جنس مجتمعا حسب الخطاب الرسمي للسلطة.

لقد تضافر الجهد للنخب العارفة بعد الأزمة التي تعرض لها المجتمع الجزائري، لإيجاد تفسيرات وأسباب لها، فالتقت مع النخب السياسية في استحضار المفاهيم، كالديمقراطية والمجتمع المدني، والمواطنة، والتغير في القيم، وغيرها من المفاهيم، لتشكيل مفهومات ومواضيع للحظة التاريخية، بمعنى أنه حان الوقت لاعتناقها والترويج لها وانه دون تكريسها ستظل الأزمة قائمة. وعلي وقع الاستحضار للمفاهيم، برزت بالموازاة انقسامية فكرية ومقروئية لأسباب الأزمة تراوحت علي العموم في عزو الأزمة لتفسيرات مادية وأخلاقية ودينية. شكل الاتجاه الثقافي أحد اتجاهاتها الرئيسية في تفسير وتشخيص الأزمة حملتها رؤية اثنومركزية شكلت استمرارية لنظريات الاستشراق، والتي تعزو الأزمة لعلاقة مجتمعاتنا مع الحداثة "إن العربي المسلم يتمسك أكثر بالماضي، لا يعتنق قيما جديدة بل يقاومها، علي العكس من المجتمعات الغربية التي تشكل من أفراد أحرار، في حين المجتمعات العربية الإسلامية تحمل قيما ثقافية تذيب الفرد وتصهره داخل الجماعة" (2)

1- pierre bourdieu , *Esquisse d'une théorie pratique*, librairie, droz, Genève, 1970, p 157.

2- Addi lahouari , *Religion et culture politique dans le monde Arabe* , in , making civil societies work , université de Potsdam , 2007 , pp 47- 49 .

إن مثل هذه المقاربات لاتتناول ثقافة الجماعة كموضوع قائم بذاته علي غرار ما تم في المجتمعات الغربية، بل تتناوله كموضوع مبني واستثنائي، الهدف منه الترويج لأفكار مغلطة تعتبر المجتمعات العربية الإسلامية ضحية لثقافتها. إنها في الواقع خطاب إيديولوجي يتستر وراء استعمال مدونات العلوم الاجتماعية، كما أن هذه المسألة الغرض منها يظل إبراز تخلف المجتمعات العربية الإسلامية ومقارنة درجات تماثلها مع العالمية الغربية بالنظر لهيمنة قيمها السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنظور، اعتبر هذا الاتجاه أن الأزمة التي تمر بها المجتمعات العربية الإسلامية عموما والمجتمع الجزائري علي وجه الخصوص مردها عدم استساغة القيم "المعولة" كالحريات، ومأسسة نظام الحكم، وتكريس مبدأ التداول علي السلطة، وتعزيز الفر دانية كآلية لتحرر الأفراد من الاستتباع السياسي والاقتصادي.

وإن كانت هي فعلا الأسباب التي تقف وراء استمرار الأزمة، إن ما يتجاهله الاتجاه الثقافي والمستشرقين عموما هو ذلك الفاصل التاريخي بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية الإسلامية، إذ بقيت تتناولهما وكأنهما يعيشان نفس الباريخانية، وبالتالي تطرح جملة من التساؤلات، لماذا لا يمتلكان نفس المؤسسات السياسية، ولماذا لا يميلان نفس القيم السياسية، لماذا ألالاستقرار والأزمة هما خاصية مجتمعاتنا في حين تنعم مجتمعاتهم بالاستقرار والتطور الاجتماعي؟.

ضمن هذا السياق وفي إطار بحث الأزمة، يقع الباحثين الجزائريين ضحية التغليب الممارس من قبل الاتجاه الثقافي والمتمثل في عزو أسباب تحذرها إما لفقدان وتراجع جملة من القيم والأخلاق، وإما لاعتناق المجتمع قيما ليست من جنس ثقافتنا، وبالتالي هي التي تسببت في الأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب، وبدت بعض الدراسات، تنادي بإعادة النظر والتفكير في سلم القيم في كل مناحي الحياة الاجتماعية، ودأبت دراسات أخرى الترويج لتعارض مقومات المجتمع الجزائري الثقافية والدينية والاجتماعية مع الديمقراطية وبناء الدولة، وأنها تحمل معوقات أمام دخول الحداثة، في الواقع هذه الأفكار لا تعدو إلا امتداد وترويجا للاتجاه الثقافي الاثنو-مركزي-وما يثير الاغتراب أنها دراسات لم تعتمد البعد الامبريقي كمحرك

لإثبات ما تنادي به، على غرار ما تم تحقيقه من كشف وبحث لموضوع القيم في المجتمعات الغربية. في ضوء ما سبق، تسعى هذه المداخلة تناول موضوع التغير القيمي في علاقته مع السياسي وبالتحديد، محاولة مسألة الواقع وما تذهب له بعض الدراسات في علم الاجتماع، التي تسعى تفسير الأزمة والركود الاجتماعي ومواطن الخلل إلى أسباب ثقافية ودينية وأخلاقية وتتغاضي تأثير البعد السياسي في حياة المجتمع الإنساني، علما بأن المجتمع كما وصفه الفيلسوف الألماني هابر ماس ما هو "في حقيقة الأمر إلا مجتمعا سياسيا" (1).

انطلاقا من هذه الفكرة الا يمكن اعتبار موضوع تغير القيم وعزو الأزمة لعوامل هذا التغير مغالطة تاريخية وسوسيولوجية؟، وذلك لكون القيم مكونات تقوم عليها الحياة الاجتماعية ولما كانت هذه الأخيرة محل تغير وتبدل، فالقيم ستقع حتما تحت نفس التغيرات، لكن الأزمة يمكن أن تكون أسبابها ليس في تغير القيم كحالة بل كحتمية تملئها التطورات التاريخية الموضوعية، في حين تجذر الأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب مردها، أزمة الأهداف في الحقل السياسي وعدم تأطير المجتمع سياسيا وتنشئته للتعايش مع القيم السياسية العالمية التي سمحت للكثير من المجتمعات تجسيد الرفاه والاستقرار وسمحت للفرد من تحقيق ذاته.

وقبل مناقشة وتحليل إشكالية المداخلة وبالنظر لما يثيره موضوع القيم من اختلاف فلسفي ونظري بين مختلف التخصصات وجب بحث أصل مفهوم القيم، ومختلف التطورات التي عرفها.

• أولا : في أصل مفهوم القيم وتطورها :

لازم مفهوم القيم تاريخ الفلسفة، ونظرا للحيز الذي احتله، ظهرت فلسفة القيم كتخصص قائم بذاته، تناولت بالبحث جملة من الموضوعات كأصل القيم، وأشكالها، القيم الغاية والقيم الوسيلة، الحكم القيمي، والقيم بين المعيارية والحقيقية، متسائلة عما إذا كانت في نهاية المطاف القيم الاجتماعية "حقيقة اجتماعية" يتلمسها الأفراد في حياتهم اليومية وتلازم تنشئتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ففي هذا الشأن كتب "سليستين بوجولي" مؤكدا "إن القيم في المجال الاقتصادي «و» السياسي وكذا في المجالات الاخرى، كالأخلاق والدين، هي ليست حبيسة أي مجال، بل تشكل نوع عالمي وهي متداخلة..." (1).

ففي أصل القيم كمفهوم، ظلت إلى وقت طويل تحمل دلالات اقتصادية، حينما تناولت الدراسات الاقتصادية الليبرالية والماركسية مفهوم القيمة موضحة الفرق بين القيمة الاستعمالية والتبادلية للسلع، وللعمل كمجهود له ما يقابله من قيمة مادية، وبالرغم ما طرحته هاته الأفكار من قضايا تنظرية ذات أهمية بالغة، إلا أنها لم تعمق من فهم مكانة القيمة وتطورها، بمعنى أن القيم هي ليست ذات بعد مادي فحسب، الشيء الذي سمح من بروز اهتمام تخصصات أخرى بمفهوم القيم سيما في ظل الأزمات التي عرفتها المجتمعات، كالحروب، والأزمات الاقتصادية والسياسية، والثورات، هذه الأحداث المتعاقبة أثبتت أن الأزمة إلى جانب إفرازها إلى نتائج مادية، أدت إلى بروز قيم اجتماعية ودينية وسياسية جديدة، فندت الفكرة القائلة بأن القيم ماهي إلا قيم مادية.

فالانثروبولوجيا مثلا أثبتت أن تناقل القيم يمر عبر الأساطير والقصص، وهوما حملته العديد من الصور لذلك في العديد من المجتمعات، ففي هذا الصدد كتب إميل دوركايم موضحا "إن تواصل القيم ذات البعد الأخلاقي والديني وقيم النبلاء، جعلت من الآباء والأبناء شركاء يهبوا لبعضهم البعض القيم الإنسانية" (1).

إن الأساطير والقيم فعلا سعت لترسيخ الكثير من القيم وقد تمكنت من الميخال الاجتماعي كتلك التي حملت صور الصراع بين الشر والخير، وعودة الغلبة دوما للخير الذي تحول إلى قيمة معيارية يصبو لها المجتمع البشري، وفي ذات الوقت تحولت إلى قيمة اجتماعية للتنشئة في كل المجتمعات وفي شتى المجالات.

مما سبق، يتبدى بوضوح إن عالم القيم يلازم الحياة البشرية وتطورها، الشيء الذي جعل الفرد العادي كالفرد العارف يسلم بوجود "عالم للقيم" يشد انتباهه ويجسد في ممارساته ومواقفه ... وهذا العالم من القيم يشكل في محطات تاريخية التناغم بين أفراد المجتمع وتارة أخرى يعرف بمتاز بحالات من الصراع.

1-Célestin Bouglé , **leçons de sociologie sur l'évolution des valeurs.**

Paris, Armand colin, 2^{ème} édition , 1978 pp 174-178.

إن الصراع القيمي، الذي وبالنظر لأهمية امتلاك وحمية تواجد عالم للقيم، يفرز مفاضلات تسعى إلى بناء نماذج ترابية لها، للتحويل إلى مبادئ وأفكار ونظريات تشكل قناعات راسخة، وهي التي في واقع الأمر مثلما عبر عنها جاستون باشلار بتبدي "كأشياء معروفة، وتتجاهل بأن المعروف يخفي ما نريد معرفته" (2).

هذه الملحوظة العلمية، شكلت الشغل الشاغل للفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين سعوا إلى إمدادنا بحقائق تساعدنا كأفراد في تنظيم مفاضلاتنا من خلال ما هو معروف ومتداول، في الخطاب العارف والعادي والمتمثل في سلم القيم. ومن البديهي أن يمتلك الإنسان العادي سلم للقيم وهو ليس حكرا على العلماء والفلاسفة، بالرغم من أنهم حاولوا الترويج للقيم "الإنسانية العالمية".

ففي الحقل السياسي مثلا نيتشة نادي حينما أراد مراجعة نسق القيم، التأكيد على أهمية الارستقراطية، وقبله روسو نادي بضرورة تحسيد الأخوة، وبرودون الذي رفض أن يرتب أي القيم أهم قبل الحرية، واختلف مع أوجيست كونت الذي أكد على السلطة كقيمة اجتماعية سياسية (3).

إذا كان الفلاسفة، لكل منهم مفاضلته، واختلفوا حول أهميتها بالنسبة لحياة المجتمعات، فإن الأفراد العاديون يعملون ذات الاختلاف، وهذا ما يدل على أن الإنسان في حالات فقدانه تفسيرات لما يدور حوله، يرجع ذلك إلى تغير سلم القيم، كون الأزمات والحروب تدفع بالأفراد إلى تغير أشياء كثيرة في حياتهم العادية، في طرق الاستهلاك، في التصرف والتعامل مع الغير، بمعنى إن التجربة الفردية أو الجماعية تؤثر على سلم المفاضلات وبالتالي تؤدي إلى إنتاج قيم جديدة كالفر دانية أو التعزيز من قيمة التضامن والتكافل الاجتماعي أو تراجعهما.

1 – Alain Beitone, sciences sociales , 2^{ème} edition ,dalloz , 2000 p 115.

2- جاستون باشلار، ابستمولوجيا (نظرية المعرفة)، نصوص مختارة، ترجمة درويش

الخلوجي، دار المستقبل، المركز الفرنسي للثقافة، القاهرة، 1998 ص201

3-Celéstin Bouglé, op.cit, p146.

ففي هذا الصدد، الأمثلة التاريخية كثيرة يمكن الوقوف عليها سواء في المجتمعات الغربية أو في المجتمعات العربية الإسلامية وبالأخص في المجتمع الجزائري : لم يكن من الممكن نجاح نظام بسمارك الذي صاغه كأسلوب للتضامن المماس بين العمال وباقي شرائح المجتمع في ألمانيا إلا بعد تأكيد أهمية التضامن - كقيمة غاية - للقضاء على مظاهر التشرد والفقر والحرمان التي باتت تهدد استقرار وحياة المجتمع بما فيها الطبقات الاجتماعية الميسورة الحال التي رحبت به بل عملت على إنجاحه، ولو لم يكن التضامن كقيمة إنسانية عالمية لما تم تعميمه كنظام للحماية الاجتماعية في باقي المجتمعات، أما بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الخراب الذي عم أوروبا حدي "بفريدش" في إنجلترا عام 1944 إلى بناء نظام للحماية الاجتماعية معلنا فشل محاربة الفقر والتشرد والآفات الاجتماعية التي سادت المجتمع الإنجليزي بالقوة والفقر، وعملت الولايات المتحدة بنفس النظام لما له من قبول واستحسان ونتائج ملموسة على حياة الأفراد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي⁽¹⁾. أما المثال الذي يمكن إن تقدمه وهو ليس ببعيد تاريخيا، ففي الجزائر وعلى اثر العشرية السوداء والعنف الذي عرفه المجتمع ومس فئات واسعة من العائلات والأفراد والذي أودي بـ 100 ألف قتيل، أفرزت الأزمة تعزيز التسامح الديني الذي عرف تراجعاً لما الصق به جراء الاستعمال السياسي للدين، ليتحول إلى قيمة سياسية جسد في قبول المجتمع الجزائري له في الاستفتاء الذي نظم عام 2004. وهو الشيء الذي يجعل من التسامح كقيمة وسيلة للتناغم الاجتماعي والاستقرار المنشود من قبل كل أفراد المجتمع الجزائري. إن هذه الأمثلة، الحقائق التاريخية، تؤكد مسألة طرحها إميل دوركايم في مؤلفه العلوم الاجتماعية والفعل "طالما إن المجتمعات البشرية تستمر في الوجود، فإنها تستنبط من طياتها مثل كبري، أين يصبح الأفراد خدامها".² إن القيم هي نوع من المثل تتحول إلى حقائق طالما إن المجتمع يعتنقها ويكرسها، فإذا كانت هي كذلك لماذا تختلف وتتغير من مجتمع إلى آخر، بل تتغير من حقبة تاريخية إلى أخرى في المجتمع ذاته. هل هذا معناه إن القيم التي سادت في الماضي أصبحت لا تؤدي الغرض، وأن السياق كمفهوم سوسيولوجي يملئ حاجات جديدة تفعل فعلتها في تراجع بعض القيم وولوج قيم جديدة يبدأ الترويج لها وتمكن لاحقا من الرباط الاجتماعي.

إلى وقت قريب ظلت التعددية السياسية والثقافية كفرا في المجتمع الجزائري، واعتبرت كمهدد للوحدة الوطنية علي غرار ما كان يحمله الخطاب الوطني الشعبي، لكن بعد الأزمة التي ظهرت علي اثر أحداث أكتوبر 1988 تغيرت الأمور وأفرزت تطلعات جديدة، وضعت علي المحك كل الأفكار والمعتقدات التي ترسخت كقيم سياسية منذ الاستقلال، رهن إعادة النظر وهو الشيء الذي تم إما بإعادة إنتاجها في صيغ تجعل منها نفس القيم بل تحمل فقط أمارات مغايرة، أو بالتخلي عنها كلية، أو التمسك بها ومحاولة إقناع المجتمع سياسيا بان التخلي عنها سيمكن الأزمة أكثر من الرابط الاجتماعي، وهي دالة في الحقل السياسي إذ لا يختلف اثنان حول غياب الإجماع حول مشروع المجتمع في الجزائر.

إن هذا الحوار السياسي الذي ميز المشهد السياسي في المجتمع الجزائري بعد ظهور التعددية كحل للمأزق السياسي الذي عرفه النظام، هو ذاته ذلك الحوار المنهجي المعروف والمتناقض في العلوم الاجتماعية حول الثقافة : فالثقافية دافعت علي خضوع الفرد لثقافة المجتمع والتي يقبلها دون مقاومة، والاتجاه الثاني والذي حملة الاتجاه المؤكد علي المنهجية الفردانية، بمعنى إن الفرد الفاعل يختار قناعاته استنادا لتصوراته الذاتية.

مما سبق، تصبح الثقافة عموما والقيم السائدة علي وجه الخصوص عامة تعتنق من قبل غالبية كبري من المجتمع، وداخل هذا الاعتناق الشمولي توجد قيما ذاتية تشكل عالم خاص من القيم لكل فرد من أفراد المجتمع وجماعات وأطراف داخل المجتمع. وهي الفكرة التي دافع عنها تالكوت بارسونز "كل نسق للفعل يمتلك في طياته انساقا فرعية "ثقافة سياسية، أو تنشئية سياسية وغيرها، تعتمد كآلية في نهاية المطاف لإحداث الاندماج السياسية أو الاجتماعية، مؤكدا أن الأنساق الحديثة هي فقط التي تحمل "الثقافة المدنية" الذي هو مفهوم سياسيا الذي ارتبط بدولة القانون والديمقراطية.

1- Robert Castel, les Métamorphoses de la question sociale, une chronique du salariat, Fayard, paris , 1995, pp 225-228.

2-Emile Durkheim, la science sociale et l'action , collection sup , PUF , paris, 1970 , p67.

في ذات السياق، القيم الاجتماعية السائدة هي غاية ووسيلة يهدف الأفراد من ورائها تحقيق حاجات علي جميع الأصعدة وفي كل مجالات الحياة، وتعمل من الدافع عن القيم الثقافية والسياسية والاجتماعية من قبل الأفراد والجماعات أو مقاومتها مسالة طبيعية، كونهم دوما يرغبون في الحفاظ علي مصالحهم أو الحد من هيمنة فئات حاملة لقيم تقف أمام تحقيق غاياتهم، وهو ما نجده في الحقل السياسي في كل المجتمعات.

فالإنحياز المحافظ الليبرالي، والذي دافع إيديولوجيا وسياسيا عن الحرية الاقتصادية، ودافع عن الأفكار الداعمة لفكرة "القليل من الدولة والكثير من المجتمع"، فالعكس من ذلك، يستشف عند أصحاب الإنحياز الديمقراطي الاجتماعي الذين نادوا بحضور الدولة لتنظيم الاقتصاد والحد من سيطرته المطلقة، ساهمت هذه الاتجاهات في إنتاج قيمة سياسية في خضمتها تحددت طبيعة الحكم وعلاقة السياسي بالاجتماعي، وأفضت إلي منح خاصية جديدة لمفهوم القيم السياسية، تجلت في جعلها قيمة عالمية، وفي ذات الوقت جعلتها تقوم ليس فقط علي أساس الاعتناق المتوارث من جيل لآخر ومن حقبة تاريخية لآخري عبر عمليتي التأثير والتأثر بل تقوم علي أساس التعاقد السياسي الذي منحها نوع من المقداسة، مما جعلها تمكن الفرد مكانة محورية بالنسبة للعملية السياسية، كما مكنت الجماعات من الحق في التنافس والاختلاف، وكرست الديمقراطية الاجتماعية، فكرا وممارسة، كما ساعدت علي إنتاج قيم وسائل، تجلت في احترام الرأي العام، وجعل الانتخابات محك ديمقراطي يكرس في ضوئه التداول علي السلطة، وبناء مؤسسات يحكم بها، تحترم قرارات الأغلبية مع الحق للأقليات بالدفاع عن أرائها السياسية.

مما سبق، أليس من الأهمية بمكان عند دراسة القيم عموما والقيم السياسية علي وجه التحديد بحث كيف تمارس وتعيش؟ وما هي الآليات الكفيلة فعلا بكشف موضوعية القيم، حتى تبدي للأفراد كمحقات اجتماعية تتحول لقيم راسخة وجب الاحتفاظ بها والدود عنها أو دحضها حينما لتماشى وغاياته المختلفة، وحتى لا تتحول إلي يطويا تجعل الأفراد يعيشون حالات من الاغتراب عن واقعهم يرجعون، أسباب أزماقم إلي أسباب وهمية، ويستحضرون في ذات الوقت حلولاً وهمية، علي غرار ما يروج له في المجتمع الجزائري، إن الأزمة مردها

التخلي عن قيم الأسلاف وشجاعتهم ووطنيتهم، والحلول تقترح في خضم ما أطلق عليه بيار بورديو بـ "إعادة الإنتاج" لقيم الماضي، وتجاهل حقيقة انتروبولوجية جذرية مفادها إن الأفراد والجماعات تتغير حاجاتهم مع تطور الحياة الاجتماعية، والذي حتما يؤدي إلى تغير في القناعات، وبالتالي تغير في القيم.

في ضوء هذه المناقشة المقتضية لتطور القيم عموما وللقيم السياسية علي وجه التحديد يمكن رصد خصائصها الأساسية في المسائل التالية :

1- القيم تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فرد وجماعة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد مما يضيف عليها خاصية ترجمة حالات للوعي لا كحقائق موضوعية تثير الدهشة والاستغراب حينما يختلف حولها الأفراد.

2- طالما هي كذلك، إن تعدد القيم والتي تختلف حسب الوجود الاجتماعي للأفراد، فإنها تمتلك قوة الموجه للتطلعات ورغبات الأفراد والأفاق سواء تلك التي هي مفتوحة أمامها أو والتي يمكن إن تتجسد أو لاتتجسد. بمعنى إن القيم هي ذاتية يمكن بحثها في ضوء الرؤية الفردانية النهجية طالما إنها نسبية وليست مطلقة يتماثل لها الأفراد والجماعات بنفس الكيفية.

3- القيم تختلف، سواء أكانت اقتصادية أم جمالية، أخلاقية أو دينية، إن كل شكل من أشكال القيم يسعى لتشكيل فضاء خاص به، بغرض الهيمنة وبالتالي إن القيم تتخذ شكل العقيدة والإيديولوجية أو القناعات، إذ تتمكن من توظيف أفراد بل جماعات تدافع عنها، ومؤسسات تتحول لخدمتها.

كما سبق وطالما إن القيم هي كذلك، فلما إذا يسعى الأفراد حسب انتمائهم العرقية أو الطبقية العقائدية إن يجعلوا من قيمهم هي القيم المثلى، بل أكثر من ذلك يسعى لجعلها القيم المسيطرة في المجتمع، وتسعى كل فئة استعمالات مصادرها (الإيديولوجية، الدين، السياسة، الاقتصاد، الانتماء واستحضار رؤوس الأموال الرمزية المختلفة لجعل قيمها هي القيم السائدة. لان القيم حاجة اجتماعية سياسية واقتصادية، ترتبط بمصالح تجعل من هيمنتها غطاءا للحفاظ علي مصالح الأفراد والجماعات، الشيء الذي يجعلها متعددة المصادر، تتنافس في المجالات المختلفة للحياة ظاهريا، لكنها تلتقي عند الحاجة علي غرار ما تلمسه بين الحاجة

المتبادلة للقيم الدينية والأخلاقية، بين القيم السياسية كطاعة أولي الأمر والاحتفاظ بالسلطة، أونبذ التنوع والاختلاف وبالتالي تستحضر الوطنية كقيمة سياسية يروج لها وفق خطاب شعبي علي أساس انه دونها ستفقد الأمة وحدتها. بمعنى إن القيم من خاصيتها في الممارسة إنها تقاطع لتحقيق أغراض معتنيها والمؤسسات التي يتمون إليها.

هذا ما يضفي خاصية أخرى علي القيم، والتي تتمثل في كونها وسائل تستحضر في ظل غياب قيم "مكتملة" سيما تلك القيم السياسية التي عمرت طويلا، بمعنى آخر إن القيم تتعدي الأمصار والأوطان تخترق الثقافات المحلية، لان الكل يعلم أنبائه قيم يعتقد بأنها قيم خاصة بالمجتمع التي ينتمي إليه لكنه في حقيقة الأمر فهو يعلمهم قيما إنسانية، كالحرية، والعدالة، والفضائل، وكل الأمم لها وطنين وثورين، حتى المستول المرتشي، والنائب الذي وصل بالتزوير يعلم أنبائه القيم التي يتغني بها كل الأفراد.

مما سبق تتجلي محورية التنشئة في تناقل القيم وتعليمها، لكن أي القيم وجب تعليمها لتكون قيما تجسد التناغم الاجتماعي، وتحقق للأفراد الاندماجية الاجتماعية، والشعور بالانتماء للأمة أو للمجتمع؟

ثانيا : التنشئة السياسية واعتناق الفرد للقيم السياسية العالمية :

إن القيم تشكل احد آليات التواصل بين الأجيال عبر التنشئة وأشكالها المختلفة، وذلك بواسطة مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية. إن الأمم تعلم أنبائها العلوم التي تمنحهم العقلانية والأفكار التي يجب إن يتقاسموها ليس فحسب داخل مجتمعهم بل مع المجتمع الإنساني، لتحوها إلى حقائق وممارسات تصبح بمثابة الموجه المشترك، لتتخذ شكل من المثل، تحدد المعايير الواجب إتباعها لبلوغ القيم كغايات مجتمعية. ويجمع علماء الاجتماع إن التنشئة الاجتماعية هي أهم السبل لذلك، حيث يري إميل دوركايم في التنشئة بأنها "تلك التربية الممنهجة للأجيال الشابة بهدف تكريس وتعزيز التناغم الاجتماعي الذي هو هدف كل المجتمعات، وتتلخص في تعليم جملة من القيم والقواعد والمعايير"⁽¹⁾.

ويعرفها شارل ديار "بأنها صيرورة مجتمعية تاريخية الهدف من ورائها هو بناء تصرفات اجتماعية مشتركة تحمل ثلاثة أبعاد، بعد أول معرفي تتجلي أهميته في هيكله وتنظيـم

التصرفات التي تترجم في قواعد، وبعد ثاني يتمثل في البعد الوجداني المعبر عنه كقيم، في حين البعد الثالث فبموجبه تتحدد الرموز والمدلولات⁽²⁾.

إن المفاهيم السابقة تؤكد أهمية التنشئة عموما في تناقل القيم، واليات ترسيخها والأشكال التي تتخذها، كما تؤكد محورية نقل القيم عبر المؤسسات الرسمية لكل مجتمع، هذا لا يعني إن المؤسسات الغير رسمية ليس لها دور في نقل القيم والعمل علي ترسيخها أو مرافقتها حينما تصبح علي وشك التغير والتبدل سواء عنوة أو بطريقة ضمنية نظرا للحتميات التي تملئها الظروف التاريخية الموضوعية.

وطالما أن ما نود تسليط الضوء عليه هو تغير القيم السياسية في المجتمع الجزائري، جدير بنا أن نطرح سؤالا في هذا الصدد، هل تدرك النخب السياسية في الجزائر، سواء تلك التي هي في السلطة أو خارجها أو المعارضة لها، أهمية التنشئة السياسية وعلاقتها الوطيدة بالأشكال الأخرى من أشكال التنشئة الثقافية والاجتماعية؟ والتي هي عمليا تكمل بعضها البعض، وانه لا يمكن الفصل بينهما أو التفكير في أي من هذه الأشكال أهم من غيرها.

إن التنشئة السياسية أضحت ذات أهمية بالغة، بالنظر لتعقد الحياة الاجتماعية وسيطرة وسائل الإعلام العالمية "المعولة" وما تحمله من مفاهيم وقيم جديدة كدور الفضاء العام السياسي في تكريس تحقيق الفرد لذاته، وأهمية المجتمع المدني في ترقية قيم التضامن والتآزر حينما تشدد الأزمات، وهل تدرك أن الاستقرار والتناغم الاجتماعيين مردهما ليس البحث في تجسيد واحدية القيم واستحسان القيم الغير المتناقضة فحسب والتي تماشي ومصادرها الإيديولوجية والسياسية التي تمنحها الشرعية للبقاء في السلطة، بل يجب التفكير في كيفية تحقيق آليات التكيف مع تطلعات المجتمع الجديد، الذي بات يحمل قيما عالمية استحضرتها وسائل الإعلام، وحيث التعليم الرسمي الذي تمنحه هذه السلطة ذاتها.

1- Emile Durkheim, in Alain Beitone, sciences sociales, op .cit ,paris, p114.

2- Idem, P 115.

إننا حينما نعلم الشباب ونمكنه من عالمية العلوم، من دون شك نغرس فيه قيما إنسانية عالمية، تخترق الجيوب والأوطان، المعتقد الديني، الثقافي والمحلي، إننا نمنحهم آليات لتشكيل رؤية للعالم" يصبح هؤلاء الشباب حاملين لرؤية حول قيم المواطنة، والسياسة، ودور الدولة، والديمقراطية بعبارة اشمل أهم يشكلون عالمهم القيمي الذي بدوره يحدد مفاضلاتهم وسلما للقيم يحدد حاجتهم الآنية والبعيدة.

نعلمهم النقد للكتب وللنظريات في تخصصات عديدة، أنهم يتعلمون كل أشكال النقد بما فيه النقد السياسي، إن الأمة التي تعلم أنبائها آليات النقد، حتما سينقدونها أنبائها، وسينقدون الأجيال من الآباء، وينقدون الاختيارات السياسية والمؤسسات وحتى الدولة، لان الفضاء العام ملازم للدولة وهو أحد آليات التعاقد والوجود السياسي للأفراد استحدثت في إطار التعاقد السياسي كمجال للنقد.

أنه من اللامعقول أن يبقى الخطاب السياسي الرسمي في هذا الصدد يسوق لمفاهيم عالمية ضمن مقولة "الاستثناء" علي غرار الاشتراكية الاستثنائية التي دافعت عنها السلطة والنخب في السبعينات من القرن الماضي، متجاهلا أن العولمة أرست إجماعا حول العديد من القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أليس من الأهمية بمكان عند تحليل القيم ودراستها التساؤل، هل إذا تغيرت القيم وتباينت من فرد لآخر ومن جماعة لآخرى تحت نوازع مختلفة عرقية كانت أم دينية، طبقية أو سياسية ستعرض حتما الأمة للتشردم والانقسام ؟

إذا ظل الاعتقاد كذلك، فهذا دليل علي عدم إدراك ما معني القيم الاجتماعية بالأساس، وإذا رسخت هذه القناعات فإننا أيضا نترع احد الميزات الرئيسية للمجتمع البشري ألا وهي ميزة التنوع والاختلاف، إن العديد من المجتمعات تتنوع فيها القيم الأخلاقية والدينية، لكنها تمكنت من إيجاد جسور للتعايش، لكل فرد قناعاته الدينية والسياسية، ونمط عيشه ورؤيته للأسرة للزواج كمؤسسة، للدور الذي يجب إن تؤديه الدولة، لطبيعتها.... الخ

إنها مجتمعات باتت تحمل الاختلاف كخاصية جوهرية وطبيعية، وهي ليست عرضة لتشردم والانقسام علي غرار المجتمعات العربية الإسلامية التي تغني فيها بعض النخب بوحود

مقومات قيمة تجعلها أكثر الأمم انسجاما وتلاحما، إن ما تتجاهله هذه النخب أن القيم ليست أشياء قارة، وإن الاستعمالات لها في كل مناحي الحياة، سيجعلها تتصادم إذا لم تجد آليات سياسية، تفصل علاقات تعايشها وقبول معتققيها لبعضهم البعض.

مما سبق، يتجلي بوضوح إن الأشكال ليس في تنوع واختلاف القيم، بل الأشكال هو في عدم الاتفاق حول وظيفة القيم، والآليات السياسية الكفيلة يجعلها تتعايش، لتجعل مثلا من الحرية في المعتقد مكفولة والحق في التعبير تحمي القوانين، وفي ذات الوقت حمل الأفراد لكي يجعلوا من قيمهم السياسية والدينية والأخلاقية لا تنفي قيم باقي الجماعات التي لا تنقسمها ذات القناعات.

إن الاعتقاد في كون الأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري هي أزمة في القيم تعد مغالطة تاريخية وسوبولوجية، أنه لضرب من الخيال في ظل العولمة إن بقي علي منطق الاعتناق القصري لقيم الماضي، دون الأخذ بتحديات الحاضر وأن لا نسمح للأفراد بالتعبير عن أهدافهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديد سبل تجسيدها.

صحيح إن كل الأمم تطالب أبنائها بالتضحية، بالتمسك بقيم ثقافتها، لكن هذه الأمم لم تمنع أبنائها من التعلم وإدراك أن القيم المحلية لا يمكن أن تكون دوما في النقيض مع القيم العالمية. إن الخطاب المرجعي في كل المجالات عند تصويره لشروط التقدم، والاستقرار، وللديمقراطية بحث علي اعتناق القيم السياسية العالمية، سيما في ظل عالم أين التكنولوجيات الحديثة تجبر الفرد علي الاطلاع عما يحدث في باقي المجتمعات مع العلم وبالعلم، إن التنشئة تمكن الأفراد من ممارسة عملية الاكتشاف والانفتاح عن الآخر، إنها شبيهة بعمل العلماء، لان العالم الناجح هو ذلك الذي يكتشف الأمور بواسطة تفكيره الذاتي، إن التنشئة مثلما تعلم الأفراد قيم الجماعة فهي أيضا تعلم الأفراد أهمية الاستقلالية في التفكير وبالتالي في تحديد عالم للقيم لن يكون بالأساس عالما موحدا.

ضمن هذا المنظور، تبدي التنشئة بكل أشكالها مثلما صاغها "ميرتون" تنشئة تحررية حيث علي العكس ممن سبقوه من المفكرين حول آليات التنشئة السياسية، طرح إشكالية أصيلة تنطبق في جزء كبير مع إشكالية هذه المحاولة البحثية، "لماذا توجد جماعات في بعض الظروف

، تشعر بالانتماء إلى جماعات أخرى وتحمل قيمها السياسية والثقافية، بالرغم من كونها لم تنشأ في بيئة هذه الجماعات "المرجعية"؟⁽¹⁾.

إن بحث أي القيم أصلح، والقيم الأكثر تماشيا مع ثقافة مجتمعا، وحاجات فئاته وتطلعاتهم لن تستطيع الإجابة عن هذه الإشكالية التي هي في الأساس إشكالية سياسية تستلزم بحث علاقة السياسي المنتج لآليات التكيف والاندماجية للأفراد في مجتمعاتهم والتي من دون شك تمر عبر مرافقة السياسي في المجتمع الأصلي (الجزائر) للقيم الإنسانية العالمية.

أزمة السياسي والتستر وراء قناع تغير القيم :

إن هذه الإشكالية تحمل من المشروعية العلمية، ما يجعلنا نعتمدها كآلية منهجية ونظرية لمسألة الواقع السياسي للمجتمع الجزائري، سيما بالنظر لما عرفه من أزمات اقتصادية واجتماعية وعنف سياسي، وبروز تصرفات جديدة للشباب كالهجرة غير الشرعية أو ما تعرف كمفهوم لدي الشباب "بالحرقة".

الكل يشتكي، السياسي والأولياء، ووسائل الإعلام، النخب العارفة أصيبت بالذهول أمام هذه التصرفات ولم تجد التفسيرات إلا في الوصف، والقول إنها امتداد لسيطرة العالم الغربي ثقافيا، إنها مؤشرات الغلبة للقيم الغربية وتمكن القيم الغربية من شبابنا في صراع للحضارات، وجلها تفسيرات ناجزة تمتاز بالغلو، ما يجعل كل دارك لخبايا السياسة، إنها تستعمل للاختباء وراء أقنعة القيم، وعدم الخوض والاستعانة بعلم الاجتماع السياسي، والتاريخ للوقوف عما إذا كانت هذه المظاهر مردها أزمة القيم أم أزمة السياسي وإفلاسه في علاقته مع الرابط الاجتماعي؟.

في كل المنابر السياسية والإعلامية، وحتى العلمية منها يروج لفكرة، أن الشباب الجزائري أصبح لا يمتثل وقيم من سبقوه من الأجيال، أنه أصبح لا يمتلك الوطنية، وإلا كيف يهجر بلده ويعرض نفسه للانتحار، أنه يبحث للتعاطي مع قيم ليست من إنتاج مجتمعا، إنها الحقيقة العارية، غير إن الشباب لازال بعد لم يصل إلى حد إقامة قطيعة نهائية مع قيم المجتمع

1- Percheron (A), la socialisation politique, A. Colin, collection universitaire, paris, 1993, 119.

بل هو في حالات للبحث والمقارنتية، بل انه في حالات رفع انشغالاته والمطالبة من جعل القيم التي نريد الاحتفاظ بها والامثال لها أن تكون حقائق لا أشكالا للزيف وأوهاما تتلاشي تحت وقع الأزمة، دون أن نجد نظاما سياسيا وسلطة تتكفل بها وترجمها لحقائق يتلمسها الفرد في واقعة المعيش.

إن التخلي عن القيم الأصلية واعتناق قيما جديدة، مردها تلك الاحباطات المتكررة، مما دفع بالشباب علي وجه الخصوص والفرد بشكل عام، إلى مقارنة مكانته الاجتماعية كفرد بالنسبة للمكانة التي يحتلها الفرد في مجتمعات أخرى، يقارن كيف أن السياسي نجح في الكثير من المجتمعات، ترجمة القيم اللامادية التي يحملها الخطاب السياسي إلا حقائق، كذلك المتعلقة بمحورية الفرد، واستقلالته، وحقه في النقد الذي هو قيمة أخلاقية وسياسية يمارس في فضاء عام، ولاتسعي الجماعات السياسية لخصوصته استناد المرجعيات ومصادر سياسية مختلفة، تارة باسم الوطنية وتارة باسم الدين، وأحيانا باسم الديمقراطية الاستثنائية التي تتغني بقيم قبول الآخر وفي الممارسة تقفز علي خاصية سوسيولوجية للمجتمع الجزائري ألا وهي التنوع الثقافي والسياسي، وهو ما يعرفه المجتمع السياسي في الجزائر مع الأسف، فالديمقراطيين ينفون الإسلاميين، والوطنيين يهيمشون الديمقراطيون والإسلاميين علي حد سواء. في خضم هذا البؤس السياسي، والإفلاس في تجسيد مشروع مجتمع قوامه التعاقد و"المأسسة" لعلاقة السياسي بالاجتماعي والثقافي والسياسي.

لعجب إذا، إن الشباب يتسابق لهجرة الوطن، ولماذا نصاب بالذهول إن الأفراد يتطلعون لاعتناق قيما غير قيم مجتمعهم؟، ولماذا نرجع هجر السياسة ومقاطعة الانتخابات لتغير القيم؟ إن اللامبالاة إزاء ما يحدث في الوطن، في الحي في مكان العمل أصبحت هي القيم السائدة في المجتمع الجزائري، لأننا أهملنا التنشئة السياسية، بل لأننا نريد في مفارقة عجيبة تنبأها بعض النخب السياسية والنخب العارفة بحث أزمتنا وإيجاد الحلول لها بعيدا عن ضرورة تسييس المجتمع، وهذا ما يعني الوقوف في وجه احد المقومات الجوهرية لاستمراره.

كل هذه المعطيات هي التي جعلت النظم الاجتماعية في الجزائر تتقاذف التهم، وتحمل بعضها البعض التقصير الحاصل، ففي هذا الصدد حملت أطراف عديدة المدرسة والأسرة

والمسجد كمؤسسات للتنشئة الأولية ما عرفه وما يعرفه المجتمع الجزائري من عنف، وآفات اجتماعية، ومن قطيعة بين أفراد المجتمع الواحد، لتبعد التهم عن إفلاس المجتمع السياسي ونخبه، ومسؤولياتهم في تجذر الأزمة التي تهدد كيان المجتمع.

ثالثاً : إشكاليات تجسيد القيم السياسية الجديدة :

مثملاً تم توضيحه من قبل إن لجوء الأفراد إلى مثل الممارسات التي نشهدها مؤخراً من هجر للسياسية، والكف عن التعاطي مع الخطاب السياسي الرسمي، وفقدان الثقة في الطبقة السياسية، والتشكيك في الذاكرة الجماعية، تجعل من البحث في إشكالية الخطاب السياسي الرسمي في الجزائر وأزمته مع القيم السياسية الجديدة، هي أصل الأزمة التي يمر بها المجتمع، وليست مردها استحضار لقيم لا تماشي وحاجيات المجتمع الجزائري أو لمقاومتها من قبل المجتمع وبالتالي استعصى تجسيدها، ففي هذا الصدد الكثير من الدراسات تتساءل عن إشكالية مصادرنا الثقافية في اعتناق قيم حديثة علي غرار مآثرته العديد من الدراسات حتى الجزائرية منها، حول مدي قبول الإسلام كمصدر ثقافي سياسي لقيم الديمقراطية، والحرية الفردية وقبول التنوع العقدي والثقافي.

إن الدراسات في علم الاجتماع السياسي تطلعننا بان القيم السياسية ماهي في واقع الأمر إلا انعكاساً لمصادر مختلفة، سياسية وثقافية، وتمثل الآليات للوصول للسلطة أو الاحتفاظ بها، أو لمأسستها علي غرار ما عرفته المجتمعات الغربية، وتشير ذات الدراسات إن المصادر الثقافية هي التي تستمد منها الشرعية السياسية، وهي متعددة ومختلفة، تشمل الثروة، والقوة، الوفاء، الكاريزما، والدين ...⁽¹⁾.

والمشروعية السياسية تبني علي امتلاك مصادر ثقافية، تمكن السلطة السياسية من امتلاك للشرعية، وانه وفي حالات التراجع لهذه المصادر، نجدها تلجأ للعنف كمصدر سياسي تستعمله لتعبئة المجتمع حول سلطتها ومشاريعها السياسية.

1- Addi lahouari, op.cit , p51.

بالعودة للتاريخ السياسي في الجزائر وبالتحديد للحركة الوطنية، نجد أن المصادر السياسية التي استعملت كانت مختلفة، انضوي الشعب الجزائري تحت ألوان سياسية مختلفة شيوعية، ووطنية، واندماجية، شكل الإسلام عامل تعبوي ووحودي وأنتج الوطنية الدينية، واعتمد الاتجاه الثوري⁽¹⁾ (حزب الشعب- حركة الحريات الديمقراطية) الإسلام كعمل وحدوي وتعبوي، وإلى جانب سعي الاتجاه الاندماجي الممثل في حركة أحباب الحرية والديمقراطية استحضار قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، لم يتنكر للدين ودوره في الحفاظ على التناغم والتضامن الاجتماعيين، ولم يتنكر "بارتال" زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر لأهمية اللغة العربية كحقيقة سوسولوجية في المجتمع الجزائري.

مما سبق، إن المصادر الثقافية السياسية لا تشكل ذاتها مشكلات قيمية ولا تنقف أمام تحقيق الأهداف سيما إذا كانت هذه الأهداف واضحة، وهي التي كانت فعلا جلية أمام أحزاب الحركة الوطنية وتجلت في جعل الاستقلال أولوية الأولويات، وقد تمكنت من تحقيق ذلك. مما سبق، إن الاختلاف في المصادر السياسية لم يحد من تحقيق الاستقلال، إن حركة انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة مصالي الحاج، والاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان والحرية الذي تزعمه فرحات عباس، اختلافهما لم يكن كبير من حيث البرامج حول المسألة الاجتماعية، ولم يكن كذلك اختلافهما كون الأول حزب وطني تحرري، والثاني وطني إصلاحية، بل كان اختلافهما حول الوسائل السياسية. وهذا النوع من الاختلاف هو معقول بل هو حتمية تاريخية عرفتها كل الأحزاب ولا زالت إلى حد اللحظة موجودة في كل الديمقراطيات في العالم. إلا أن ما حملته هذه الأحزاب وبقي راسخا وبقي عائقا أمام بناء نظام سياسي يتكفل بمحاجات المجتمع، هو أن أحزاب الحركة الوطنية كما أوضح ذلك عدي الهواري⁽²⁾ امتازت بخاصية متفردة أسقطتها من البرادغما والخصائص المرجعية التي تعرف بها الأحزاب، كون هذه الأخيرة دافعت، وأرادت تمثيل كل الجزائريين، هذا ما يفسر طابعها السلطوي واللاديموقراطي. لأن الحزب حسب المفهوم الديمقراطي هو التعبير عن مصالح فئة أو طبقة اجتماعية... " (1).

إنها نفس الوضعية التي كرسست بعد الاستقلال، حيث جبهة التحرير الوطني الحزب السياسي الوحيد آنذاك نصب ذاته لتمثيل كل المجتمع، وأملى قيما سياسية، مستمدة من ايدولوجية سياسية تعتقد أن القوي المتنافسة علي السلطة يفترض أن تحوز ايدولوجية واحدة، فرضت بالقهر، وكل من يعارضها فهو خائن للوطن، وعدو للأمة لأنه يريد تقسيم الشمل الذي بنته الثورة التحريرية.

وفي خضم التبع السياسي، لمختلف مراحل الحكم لحزب جبهة التحرير الوطني، نستشف جملة من الحقائق تلخص في كونها ظلت معوقات أمام تنشئة سياسية تمكن الفرد من تحقيق ذاته، بل أكثر من ذلك إنها أدت إلى احتقانات سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلى انتفاضات شعبية دشنت بداء من نهاية الثمانينات، أو كتلك التي عرفتها منطقة القبائل سنة 2001 تحت اسم حركة العروش.

- تغيب كل خطاب من شأنه يفضي إلى إدراك الفرد للوعي الاجتماعي، الذي يعبر عن الحقائق السوسولوجية والثقافية، والتأكيد علي ضرورة امتلاك قيم سياسية واحدة.

- في مثل هذه الظروف، لم يسمح بتشكيل الرأي العام، بمعنى تعدد الآراء السياسية، بل يوجد رأي واحد والمتمثل في المطابقة بين رأي السلطة والمجتمع. ولأن العلاقة منطقية بين الرأي العام والفضاء العام، فقد اختزل الفضاء العام في الحيز السياسي الذي تتحرك فيه السلطة وتملي قراراتها واختياراتها السياسية وغيب الطرف الثاني المجتمع الذي تم ابتلاعه من قبل الدولة وفق ما يعرف تحت مقولة "الكل دولة".

- إن شرعية السلطة ظلت لوقت طويل ولازالت إلى حد اللحظة تستمد من الإجماع الوطني مما يجعل من كل معارضة هي معارضة للمجتمع بأكمله وللمجتمع السياسي علي وجه الخصوص.

إن هذه الأشكال والممارسات، تنتج حتما أنظمة سياسية ستاتيكية همها البقاء، لامتحن فرص التغيير، وتجاهل الصراعات والضغطات وبروز مظاهر غريبة في المجتمع ————— تؤدي إلى

1-Lahouari Addi, l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'algerie contemporaine, la découverte, paris, pp 101.

ركوده واستكاته بدوره، ويجعل من الأفراد في المجتمع، يتطلعون إلى قيم جديدة ليست من الإفرازات الداخلية لمجتمعاتها، بل لقيم جسدت في مجتمعات أخرى.

إن القيم التي حملتها الديمقراطية إلى المجتمعات بدءا من التسعينات إثر فترة الانتقال من النظم الاحادية إلى أنظمة تعددية، أضحت الآن تهدد الأنظمة الستاتيكية العاجزة عن مرافقة مجتمعاتها في تحسيد وتكريس قيما سياسية تحقق لها الرفاه الاجتماعي والاستقرار، بل هي تعرف أزمة أهداف في الحقل السياسي، والتي تتعدد أسبابها ومظاهرها، ولعل أولى الأسباب تكمن في فقدان هذه الأنظمة الشرعية السياسية لتبعد شبح الأزمة، هذا إلى جانب إن كل مصادر شرعيتها اتهلكت، وبالتالي هل هي قادرة على تعبئة مجتمعاتها مجددا؟.

مما سبق، يمكن القول أنه من بين الإشكالات الكبرى التي تحول دون التمكن من بناء نظام سياسي قوامه الديمقراطية، والعدالة والحرية، سببها أن مشروع بناء الدولة بقيت دوما محاولاته، مهما كانت النوايا صادقة أم لا، تتم خارج المجال الاجتماعي، بمعنى أن المجتمع غير معني بهذا البناء لأن النظام السياسي، لم يسمح بولوج مجتمع مدني فعلي، ولا زال يعتقد إن القوي الاجتماعية لم تحضر بعد لاعتناق القيم السياسية العالمية كالديمقراطية ومبدأ التداول علي السلطة، كما يعتقد أيضا أن المجتمع لازال رهين العلاقات الميكانيكية وللبني التقليدية لما قبل الدولة. إن الأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري منذ التسعينات، عمقت من الأزمة وأكدت علي حقيقة سوسيولوجية-سياسية مفادها، أن النظام السياسي والمجتمع علي حد السواء، هم في حالات من التردد والترقب إزاء بعضهما البعض، فالنظام أعاد إنتاج ممارسات التضييق والخنق للحريات، والمجتمع تراجع عن المشاركة السياسية، وشرع في هجر السياسية ومقاطعة الانتخابات، هي المظاهر الجلية التي تميز المشهد السياسي في الجزائر.

في خضم هذه الأوضاع يبقى من الصعب تمكين المجتمع من اعتناق القيم السياسية الكفيلة بخلق التضامن الوطني كقيمة سياسية، ومن العسر بمكان التطلع لتعايش أطياف المجتمع المتعددة المرجعيات الإيديولوجية والسياسية، إن غياب التأطير السياسي الذي يكفل تعلم الديمقراطية، وإدراك أهمية الفعل السياسي كلها عوامل في اعتقادنا ليس مردها التغير ألقيمي، أو عدم استساغة أفراد المجتمع للقيم السياسية الجديدة ولالعدم تطابق مصادره الإيديولوجية

والدينية والثقافية مع مثل هذه القيم التي باتت وكأنها حتميات، بل المشكلة مردها أزمة الأهداف في الحقل السياسي، فمواطن الخلل تكمن في القطيعة بين النظام السياسي العاجز علي مرافقة المجتمع لتمكينه من تجسيد الانتقال إلى الحداثة السياسية.

رابعا : القيم وأزمة الأهداف في الحقل السياسي في الجزائر :

إن الرهانات التي يوجها المجتمع الجزائري كبيرة، حاجات متنامية، شباب جديد يتطلع لعالم غير العالم الذي يعيش فيه، ولعل أول الرهانات هو كيف نكون للمواطنة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لأنه بات من غير المجدي إن تصور الفرد في النصوص والدساتير علي أنه أمير، ونمشته من الاستهلاك ونرمي به ضمن تعداد البطالين والمعوزين، ولما كانت المواطنة قوامها حقوق واجبات، فإنها من صميم المسألة السياسية إن تحسين شروط العيش التي ما انفكت تتخذ مطالب جديدة بفعل اطلاع الجزائريين علي ما عرفه أقرانهم في المجتمعات الاخرى، تستلزم ليس فقط إعادة النظر في العمل العمومي للدولة بل تنشئة الأفراد لترقية علاقتهم مع هذه الحاجات، التي تتخذ شكل - القيم المطالب - تتجاوز الانتماءات الخصوصية، المحلية، والدينية، والمهنية

لذا فالسياسي، ليس فحسب مجبر للاستجابة لهذه المطالب بل لترقية مرجعيات عامة، وجملة من القيم لمجتمع هو في اشد الحاجة لها، لأنه في الوقت الراهن نجده لا يمتلك لمرجعيات محددة، كما إنه مجبر للعمل بصدق للحد من " للأمن الشامل " الذي تتجلي أماراته، في كون الأزمة تعرف حالة من " الارتدادات " والعودة، والتي في مجملها مردها ما أصاب السياسي من عقم في الأهداف أو أزمة في الحقل السياسي.

ما المقصود بأزمة الأهداف ؟

يتناول الكثير من العلماء والباحثين، أزمة السياسي وينعتونها تحت تسميات ومواصفات مختلفة، فمنهم من يصورها بالإفلاس السياسي، ففي هذا الصدد يري جاك كوماي " في إن الشكل الذي هو منظم بموجبه، وبالكيفية التي يبنى بها، لا شئ يؤكد بان السياسي بإمكانه مواجهة أزمات المجتمعات " (1).

وترى في ذات السياق، نظرية دايفس حول الإحباط الخاصة بالحرمان، والتي شكلت

امتدادا لنظرية "الكسيس دو توكفيل" " إن أزمة السياسي لا تبرز فحسب حينما تحدث ثورات اجتماعية بفعل تدهور الحياة المادية للأفراد، بل أزمة السياسي تتجلى أيضا حينما يصور للأفراد بأنهم في مأمن من الأزمات المادية والاجتماعية، لكن يصابون بإحباط إذ يجدوا أنفسهم في قلبها بل يصورون علي أنهم جزء منها ⁽¹⁾.

أما يورقان هابر ماس فيري بان أزمة السياسي تتجلى في فقدان الشرعية، ويقترح إن حل أزمة السياسية تتمثل في شرعنة الشرعية، والتي تتم من خلال إعادة النظر في دور الدولة التي تحولت إلى التسيير التقني البحت وأهملت البعد السياسي، كأهمية الفضاء العام، والفعل الاتصالي، وهي ذات القضايا التي ذهب إليها الآن ثورين في مؤلفه ما هي الديمقراطية إذ يري بان دور الدولة يكمن في، التنبؤ وتغيير الآراء، والمواقف، والسلوكات، ولا نبالغ في شئ، دورها أيضا يكمن في بناء الشخصية، بل الدخول مباشرة في عالم القيم، عوض البقاء علي مستوي النفعية... ⁽²⁾.

مما سبق إن أزمة الأهداف في الحقل السياسي، تحملها تلك الصور التي رصدتها هؤلاء المفكرين والباحثين ويمكن إن تتجاوزها إلى مظاهر أخرى، والتي يمكن تعميمها علي كل المجتمعات، إلا أنه يمكن القول إنها أزمات خصت المجتمعات الغربية، أين مشروع الدولة قد اكتمل وبالتالي هي أزمات ظرفية تمكنت الكثير من المجتمعات من تجاوزها.

في حين أزمة الأهداف التي تنوي المحاولة البحثية الراهنة تناولها والمرتبطة بواقع المجتمع الجزائري فإنها من جنس آخر، إن أزمة الأهداف التي يعرفها المجتمع الجزائري لا تكمن في مناقشة أزمة الاختيارات السياسية التي ليس لها صلة مباشرة بالموضوع المعالج، بل الأزمة تكمن في كون إن ما حملته مبادئ الحركة الوطنية، والدساتير من قيم سياسية (كالعدالة، والمساواة، ودولة القانون، هذا إلي جانب ما حملته مدونات الخطاب السياسي كالعيش بكرامة، أضحي اليوم محل تشكيك من قبل الأجيال التي لم تعيش هذه الفترات، سيما تلك

1- Jacques Commaille, les nouveaux enjeux de la question sociale, édition Hachette, paris, 1997. p 87.

الأجيال التي اكتشفت السياسية مع اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ومع العنف السياسي الذي يعرفه المجتمع الجزائري.

إن المواثيق التي حملتها الثورة وتبناها الشعب الجزائري، حملت قيما سياسية لا يستطيع أي فرد إن يتنكر لها، حينما ارتبط تجسيدها علي أرض الواقع بتحقيق الاستقلال وهو فعلا ماتطلع له الشعب الجزائري، مكرسا قيم التفاني والتضحية، وقيم التضامن والتآزر، وقيم التمسك بمورثه الديني والثقافي، بل تجاوزته السياسة بإذابة البعد الاثني والعنقي أمام تحقيق غاية مجتمعية جسدت في الاستقلال والانتماء للوطن الواحد.

1- انظر في هذا الصدد مؤلف روبرت كاستيل، الذي سبق ذكره والمتعلق بالمسألة الاجتماعية، حيث رصد ظاهرة جديدة عوضت المفهوم الكلاسيكي في علم الاجتماع المعروف بالهمشية الاجتماعية، ميرزا أن "اللانتماء" أصبح مصدر للاجباطات، لان الدولة الغربية أهملت السياسة وتحولت إلى مسير تقني علاقتها بالمجتمع تقوم علي النفعية.

2- الآن ثورين، ما هي الديمقراطية، حكم الاكثرية أم ضمانات الاقلية، ترجمة حسن قبيسى، بيروت، الدار الساقى، الطبعة الاولى، 1995، ص191.

أما أثناء بناء دولة ما بعد الاستقلال، وان استمرت في المخيال المجتمعي تلك القيم التي ظلت تنتظر اليوم الذي ستجسد فيه، برزت تناقضات تجلت في نشأة ثقافة سياسية مستمدة من مخيال اجتماعي غذته الطوبويات، وطالما إن المخيال الاجتماعي دوما يسحن السياسي ويرفض استقلاليته، مع العلم إن السياسية هي بالأساس تعبير وتكريس لهذه الاستقلالية، التي تستلزم التنوع للفضاء السياسي لكي تبرز ثقافات سياسية تتنافس وتكون حاملة لأفاق مختلفة حول كفاءات تجسيد بناء الدولة، إلا أنه مع الأسف عن -وعي أو عن لاوعي- تم اختزالها في مفاهيم مغلطة.

وكان الاختلاف السياسي ينظر إليه كتهديد للوحدة الوطنية، أما فيما يخص الديمقراطية وبالرغم من إن الدساتير والمواثيق تؤكد عليها، لكن تم مصادرة أهم شروط تجسيدها، والمتمثلة في السماح للقيم الإيديولوجية مهما كانت طبيعتها، أن تظهر في الفضاء العام، لان الديمقراطية ما هي إلى بداية لتكريس تحول القيم الإيديولوجية التي يتوقف عليها تمكين الرابط

الاجتماعي من التسامح وقبول التنوع والاختلاف وبالتالي تخريب المجتمع العنف ونفي الجماعات لبعضها البعض مهما كانت طبيعة الإيديولوجية الحاملة لها.

أن هذه المسألة التي لازالت محل نقاش، ويعتقد البعض بأنه من غير الممكن السماح لإيديولوجية معينة إن تسود، متهمة إياها تارة بالغربة عن قيم ديننا إذا كانت أيديولوجية دينية، وتتهمها بالإيديولوجيات تابعة لأعداء الأمة والوطن في حين إن الإيدولوجيا ما هي إلا انعكاس لأفكار وقناعات لجماعات تعكس وجودها الاجتماعي، ومن ثمة إن نفي حق الأفراد في طرح إيديولوجياتهم سيكون نفي لجماعات بأكملها، ومن ثمة إن النفي سيؤجل حالات طرحها إلى وقت مناسب واللحظة المواتية وهي عادة لحظات ضعف سلطة الدولة.

بعد دستور 1989، وبروز التعددية الحزبية، وحرية التعبير، والحق في تشكيل الجمعيات برزت ظاهرة سياسية، تجلت في كون كل أفراد المجتمع الجزائري يحملون تصورات معيارية لمشروع المجتمع عموما وللمشروع السياسي علي وجه التحديد، ولكيفية تنظيم علاقة السياسي بالرباط الاجتماعي، وهي مسألة تؤكد من جهة إن أزمة الأهداف مردها فقدان للتنشئة سياسية كانت ملاحظها موجودة إثناء الحركة الوطنية، وهي الأفكار التي استقاها ذلك الجيل من احتكاكه بالقيم السياسية العالمية، والمتمثلة في التعاقد السياسي كقيم في خضمها يمكن تحويل الاختلاف إلى ثراء والي توحيد الجهد لا إلى سبب للفرقة والعنف.

مما سبق إن أزمة الأهداف في الحقل السياسي تكمن في تلك الصورة التي رصدها عدي الهواري حينما قال إن التناقض الذي نَحْمِلُهُ اتجاه السياسة يكمن في كون "أن كل الجزائريين يتطلعون إلى حداثة سياسية، لكننا نرفض بروز وعي نقدي للممارسات السياسية"⁽¹⁾.

إن المقولات_ القيم السياسية العالمية-" الحرية، العدالة، المساواة، الأخوة، التضامن لكي تتجذر سياسيا كممارسة يجب إن تتحرر من المعيارية والادراكات الذاتية، ولن يكن ذلك من السهل إلا إذا جسدت القطيعة في المخيال السياسي لدى أفراد المجتمع مهما كانت درجة تراتبيتهم الاجتماعية ومكانتهم، وحملها للامتثال للتعاقد السياسي القانوني بوصفهما

قيما مجتمعية عالمية.

عناصر خاتمة :

ثمة صعوبة في الإحاطة بمفهوم القيم وبالأشكال التي تتخذها والوظائف التي تؤديها في المجتمع عموما، حتى وإن استخدم المفهوم في صيغ نظيرية مختلفة، إلا إن ما يتبدى كحالة طبيعية هو تعددها واختلافها من جماعة لآخري، وأن القيم بشقيها، أي "القيم الوسائل والقيم الغايات"، والتي أضحت قيم تدمج الأفراد وتجعلهم في تناغم مع ثقافة مجتمعاتهم، هي تلك القيم التي اتخذت البعد التعاقدي في الحقل السياسي. وإن القيم السياسية في ظل العولمة نجدها قد تحولت إلى مجموع من القوانين الموضوعية تفرض نفسها على الجميع، ولا تميز أحدا عن الآخر لأن غاية القيم السياسية هي أحداث اندماجية الأفراد في المجتمع وتحقيق الاستقرار والتجانس الاجتماعي.

وعليه تتجلى أهمية السياسي مثلما عبر عنه سامويل ايزنشتاد في إن مركزة البني السياسية لا تسمح بتحرر البني الاخري، وجعل الأنساق الاجتماعية لا تنفصل عنه، كلها مظاهر تسمح للسياسي بالتستر وراء الأنساق الأسيرة، من دين، وثقافة، وفضاء عام، وإبداع ونقد، وحرية التفكير والتعبير، بعبارة اشمل كل القيم التي تحقق استقلالية الأفراد، وهي كلها انساقا للممارسة تمنح بني دلالية لتجارب الأفراد، بمعنى إن القيم يمكن إن تعايش في كل مجتمع حتى المجتمع الجزائري الذي ينعت بأنه مجتمع متأزم، لو لا يتم تسييسها بل ماستستها، وطالما إنها تستعمل سياسيا للبقاء في السلطة أو الحفاظ على مصالح ضيقة أونفي المعارضة، لا يمكن الفرد من إنتاج مفاهيم حقيقة يتلمسها في واقعه المعيش، لقيم عديدة كالوطنية والتسامح وقبول الآخر، وتكريس مفهوم للمواطنة كمفهوم لا يختلف الأفراد حول محتواها، ولا يبحث الاكاديميين عن مواصفات المجتمع المدني المستقل لأن الذي نعرفه هو مجتمع مدني يرتمي في أحضان السياسي دوما، ويعمل بموجب رؤوس الأموال الرمزية، ويهمل كل مجهود قائم على رؤوس الأموال الاجتماعية.

لو استمر الخطاب العارف والخطاب السياسي مهما كانت مرجعياته تحميل صراع القيم أو تغييرها كل أسباب وعوامل الأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري، فإنها لا تعدو إلا مغالطة

للتاريخ، وفي ذات الوقت إنتاج لخطاب إيديولوجي حول المجتمع الذي نتكلم باسمه ولم يسمح له بعد في إظهار قدراته والتعبير عن حاجاته، التي قد تكون غير تلك التي يتناولها السياسي في برامج الانتخابية ويفكر فيها الباحث.

إن هذه المحاولة البحثية المتواضعة تريد إثارة فضول الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية والباحثين في علم الاجتماع علي وجه التحديد، تلك العلوم النقدية التي كان من مهامها، سيما في مجتمع كالمجتمع الجزائري أين الأزمة بدت تأخذ أشكالا جديدة تجلت في الركود والقلق والتذمر الاجتماعي، عدم اللجوء للإجابات الجاهزة دون الأخذ بالفكرة القائلة أن كل الأزمات ما هي في الأصل إلا أزمة السياسي في علاقته مع الرابط الاجتماعي.

1- Addi lahouari, **Relegion et culture politique dans le monde Arabe**, in, making civil societies work, université de Potsdam, 2007.

2- Addi lahouari, **l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine**, la découverte, paris.

3 – Alain Beitoine, **sciences sociales**, 2^{ème} edition ,dalloz, 2000.

4-Célestin Bouglé, **leçons de sociologie sur l'évolution des valeurs**. Paris, Armand colin, 2^{ème} édition, 1978.

5- جاستون باشلار، ابستمولوجيا (نظرية المعرفة)، نصوص مختارة، ترجمة درويش الحلوجي، دار المستقبل، المركز الفرنسي للثقافة، القاهرة، 1998

6-Emile Durkheim, **la science sociale et l'action**, collection sup, PUF, paris, 1970.

7- pierre bourdieu, **Esquisse d'une théorie pratique**, librairie, droz, Genève, 1970.

8- Percheron (A), **la socialisation politique**, A. Colin, collection universitaire, paris, 1993..

9- Jacques Commaille, **les nouveaux enjeux de la question sociale**, édition Hachette, paris, 1997

10- آلان ثورين، ما هي الديمقراطية، حكم الاكثريّة أم ضمانات الاقليّة، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، الدار الساقى، الطبعة الاولى، 1995

11- Robert Castel, **les Métamorphoses de la question sociale, une chronique du salariat**, Fayard, paris, 1995.